التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في الإمارات العربية المتحدة لعام 2017

الملخص التنفيذي

ينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد. ويكفل الدستور حرية العبادة طالما لا يتعارض ذلك مع السياسة العامة أو الأخلاق العامة. كما ينص على أن جميع الأفراد متساوون أمام القانون. يحظر القانون التجديف، والتبشير من جانب غير المسلمين، والتحول من الدين الإسلامي. ويتضمن القانون المناهض للتمييز حظراً على التمييز الديني، ولكنه يقوم أيضاً بتجريم أعمال تعتبرها الحكومة مثيرة للكراهية الدينية أو مهينة للأديان. كانت هناك حالات تتعلق بأفراد متهمين بالتجديف خلال العام؛ وفي شهر يوليو/ تموز، أذانت محكمة في دبي رجل أعمال لبناني بتهمة التجديف وحكمت عليه بالتغريم والسجن والترحيل. حظرت الحكومة توزيع المطبوعات التي اعتبرت أنها تدعم التطرف. استمرت الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف في وضع مبادئ توجيهية صارمة لمحتوى العظات في المساجد السنوية والتعليمات الصادرة للمساجد الشيعية في جميع الإمارات فيما عدا دبي، حيث تشرف على المساجد دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري. وقال أفراد يتبعون ديانات غير الإسلام إنه كان بمقدورهم العبادة في أماكن خاصة بدون تدخل الحكومة ولكنهم واجهوا قيوداً على ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن العامة. قام مزودو خدمات الإنترنت التي تسيطر عليها الحكومة بحجب مواقع الإنترنت التي تنتقد الإسلام أو تؤيد جهات نظر تعتبرها الحكومة متطرفة. وقعت دائرة القضاء في أبو ظبي اتفاقية مع القيادات المسيحية للسماح للكنائس بالتعامل مع شؤون مسائل الزواج والطلاق غير الإسلامية. كانت الكنائس المسيحية ومعابد الهندوس والسيخ التي تقدم الخدمات لأتباعها من غير المواطنين تعمل على أراضٍ تبرعت بها الأسر الحاكمة. وكانت عمليات الإنشاء جارية لبناء العديد من دور العبادة في البلاد خلال العام. بيد أن الجماعات الدينية من غير المواطنين أفادت بأن القدرة الاستيعابية لا تزال غير كافية للوفاء بالمتطلبات. وكانت المتطلبات التنظيمية في بعض الأحيان تحد من قدرة المنظمات الدينية على استئجار أماكن للعبادة والقيام بأنشطة خيرية معينة. قامت وزيرة الدولة للتسامح بتنظيم لقاء مع القادة المسيحيين الإقليميين في موقع أحد الأديرة المسيحية القديمة. وفي التعديل الوزاري لشهر أكتوبر/ تشرين الأول، أعلن نائب الرئيس ورئيس الوزراء الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بأن منصب وزير الدولة للتسامح قد تم رفعه إلى مرتبة وزير التسامح.

وفقاً لجماعات دينية غير مسلمة، كان هناك درجة عالية من التسامح في المجتمع بالنسبة لمعتقدات الأقليات الدينية وتقاليدها رغم أن التوجهات المجتمعية والأعراف السائدة ثبّطت التحول عن الإسلام. إلا أن التحول إلى الدين الإسلامي كان محل تشجيع. وظلت المواد المعادية للسامية متوفرة وشرائها متاحاً في معارض الكتب. وكانت هناك حالات متواصلة عن نشر تعليقات معادية للسامية على مواقع التواصل الاجتماعي.

من خلال عدة اجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين، راجع السفير وكبار العاملين في السفارة والقنصلية الأمريكيتين والمسؤولين الأمريكيين الذين زاروا البلد طرق تعزيز الإحترام المتبادل بين الجماعات الدينية وحرية الأقليات في ممارسة شعائرها الدينية في البلاد فضلاً عن مبادرات الحكومة لتدعيم التسامح الديني ومكافحة التفسيرات المتطرفة للدين الإسلامي. كما تفاعل كبار المسؤولين في السفارة والقنصلية العامة مع قطاعات واسعة من جماعات الأقليات الدينية الموجودة في البلاد. استضافت السفارة والقنصلية العامة مناسبات متعددة للأديان لتشجيع ودعم الحريات الدينية والتسامح، وشاركت مع مختلف الطوائف الدينية كإظهار واضح لأهمية الحوار بين الأديان.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية عدد سكان البلاد بنحو 6.1 مليون نسمة (تقديرات تموز/يوليو 2017). وتقدر الأمم المتحدة عدد سكان البلاد بنحو 9.4 مليون نسمة (تقديرات 2017). وبحسب أحدث تقدير للمكتب القومي للإحصاء (ديسمبر/ كانون الأول 2016) يبلغ عدد السكان 9.1 مليون نسمة. ولم يتم إجراء أية إحصاءات على مستوى البلاد منذ عام 2005.

يشكل المواطنون حوالي 11 بالمائة تقريباً من السكان المقيمين، وأكثر من 85 بالمائة من السكان هم من المسلمين السنة، وذلك وفقاً للتقارير الإعلامية. والأغلبية العظمى من الباقين هم من الشيعة المسلمين الذين يتركزون في إمارتي دبي والشارقة.

ومن أصل 89 بالمائة من المقيمين غير المواطنين تنحدر الأغلبية من جنوب وشرق آسيا. ورغم عدم توافر إحصائيات رسمية لتحديد أعداد السنة والشيعة المسلمين بين المقيمين من غير المواطنين، إلا أن الشيعة يشكلون أقل من 20 بالمائة من السكان المسلمين من غير المواطنين، وذلك وفقاً لتقديرات وسائل الإعلام.

وفقاً لإحصاءات عام 2005 فإن 76 بالمائة من إجمالي السكان (المواطنين وغير المواطنين معاً) هم من المسلمين، و 9 بالمائة مسيحيون، و 15 بالمائة من جماعات دينية أخرى تتكون أساساً من الهندوس والبوذيين، كما أنها تشمل أيضاً بارسيين (الزردشتيين الإيرانيين) وبهائيين ودروز وسيخ ويهود. يشكل أتباع الطائفة الإسلامية الأحمدية، والطائفة الإسماعيلية والداودية البهرة معاً أقل من 5 بالمائة من إجمالي عدد السكان ومعظمهم تقريباً من غير المواطنين. وفقاً لتقديرات مركز بيو للأبحاث في عام 2010، فإن 76.9 بالمائة من إجمالي تعداد السكان هم من المسلمين، و 12.6 من المسيحيين، و 6.6 هندوس، و 2 بالمائة من البوذيين، والأقلية الباقية من مختلف العقائد التقليدية.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد. ويكفل حرية العبادة الدينية "بما يتوافق مع التقاليد المتعارف عليها" شريطة "ألا تتعارض مع السياسات العامة أو تنتهك الأخلاق العامة". وينص الدستور على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون، ويحظر التمييز بين المواطنين على أساس المعتقد الديني.

ويحظر القانون السحر والشعوذة والتعاويذ التي يعاقب عليها القانون بالسجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالترحيل بالنسبة لغير المواطنين.

ولا يحظر القانون مباشرة المسلمين من التحول إلى ديانات أخرى، إلا أن قانون العقوبات يعتمد على الشريعة في الشؤون التي تعرّف بأنها جرائم في العقيدة الإسلامية التي تحظر الردة وفقاً للعديد من التفسيرات.

ينص القانون على الحكم بالسجن لفترة تصل إلى 5 سنوات عقاباً على إلقاء عظات دينية ضد الإسلام أو تبشير المسلمين بغرض تحويلهم دينياً. كما يحظر القانون أيضاً "انتهاك حرمة" مزار مقدس، أو أية طقوس لأية ديانات، أو إهانة أي دين، أو تحريض أي شخص لارتكاب المعصية أو مخالفة القيم الوطنية، أو وصم أي شخص بأنه كافر أو غير مؤمن، وتكوين جماعات أو عقد اجتماعات بهدف إثارة الكراهية الدينية.

ويتعرض المخالفون إلى دفع غرامة تصل إلى مليوني درهم إماراتي (545,000 دولار) والسجن لفترات تتراوح عادة ما بين 5 و 10 سنوات أو أكثر.

يحظر القانون التجديف، ويتم تعريفه على أنه أي فعل يهين الذات الإلهية، أو الأديان، أو الأنبياء، أو المرسلين، أو الكتب المقدسة، أو دور العبادة. ويتعرض المخالفون إلى عقوبات بالسجن لمدة 5 سنوات أو أكثر مع دفع غرامات تتراوح ما بين 250,000 درهم إماراتي (68,000 دولار) إلى مليوني درهم إماراتي (545,000 دولار)؛ وقد يتم ترحيل غير المواطنين.

ولا يشترط القانون على المنظمات الدينية التسجيل، إلا أن تكوين كيان قانوني يتطلب نوعاً من التسجيل الرسمي، وهو أمر ضروري لممارسة المهام الوظيفية مثل فتح حساب مصرفي أو استئجار أماكن. تشرف كل إمارة على تسجيل المنظمات الدينية غير الإسلامية ويختلف الوضع باختلاف الإمارة والمنظمة والظروف. ولا يوجد حالياً إطار عمل قانوني متسق على مستوى الإمارات السبع لتسجيل المنظمات الدينية غير الإسلامية، ونتيجة لذلك يتم تسجيل المنظمات الدينية المختلفة لدى وزارات مختلفة. كما منحت الحكومة أيضاً أراضي لبعض المنظمات الدينية في مناطق التجارة الحرة، حيث تم تسجيلها قانوناً عن طريق التقدم بطلب للحصول على رخصة تجارية تسمح لها بممارسة بعض المهام الوظيفية.

يتطلب القانون من المسلمين وغير المسلمين الإمتناع عن الأكل والشرب والتدخين في الأماكن العامة خلال ساعات الصيام في شهر رمضان.

يحظر القانون الكنائس من إقامة أبراج بها أجراس أو وضع الصليبان أو غيرها من الرموز الدينية على نحو بارز خارج أماكنها، رغم أنه يجوز لها وضع علامات على ممتلكاتها تشير إلى كونها كنائس.

والدراسات الإسلامية إلزامية لجميع الطلبة في المدارس العامة وللطلبة المسلمين في المدارس الخاصة. ولا تقدم الحكومة دروساً عن أي دين آخر غير الإسلام في المدارس العامة. ولا يُطلب من الطلبة غير المسلمين حضور فصول الدين الإسلامي في المدارس الخاصة. إلا أنه يتعين على جميع الطلبة حضور الفصول الإجتماعية الوطنية والتي تتضمن بعض التعاليم عن الإسلام. وهناك عدد محدود من المدارس التابعة للطوائف المسيحية التي لديها ترخيص بتقديم دروس مُعدة خصيصاً بما يتناسب مع الخلفيات الدينية للطلبة؛ فعلى سبيل المثال هناك دروس إسلامية للطلبة المسلمين وتعاليم مسيحية للطلبة المسيحيين ودروس في الأخلاق أو الدين المقارن للفئات الأخرى.

وتواجه المدارس الخاصة التي يتبين أنها تعلم مواداً تسيء إلى الإسلام أو تعتمد إلى التشهير بأي دين، أو تخالف أخلاقيات ومعتقدات البلاد عقوبات محتملة، بما في ذلك الإغلاق. يتعين على جميع المدارس الخاصة، بغض النظر عن انتمائها الديني، التسجيل لدى الحكومة. ويتعين على المدارس الخاصة الحصول على ترخيص من وزارة التربية والتعليم الاتحادية ويجب أن يكون منهاجها متسقاً مع خطة العمل التي قدمتها وتم اعتمادها من الوزارة. وتقع مسؤولية الإشراف الإداري على المدارس على عاتق حكومة كل إمارة.

ويحظر القانون توزيع المطبوعات الدينية التي تعتبرها الحكومة متعارضة مع الإسلام، بالإضافة إلى المواد التي تعتبرها تجديفية أو مهينة للأديان.

ويقصر القانون ملكية الأراضي على المواطنين أو الشركات التي يمتلك معظمها المواطنون. يمنع هذا الأمر بطريقة فعالة معظم الأقليات الدينية (ومعظمها من غير المواطنين) من شراء الأراضي لبناء دور للعبادة.

يحظر القانون أشكالاً متعددة من التمييز، بما في ذلك التمييز الديني، ويجرم الأعمال التي تفسرها الحكومة على أنها تثير الكراهية الدينية أو تهين الدين بأي شكل من أشكال التعبير. كما يجرم إذاعة أو نشر أو بث مثل هذه المواد بأية طريقة، بما في ذلك الوسائل السمعية والبصرية أو الإعلام المطبوع، أو عن طريق الإنترنت، كما يحظر عقد المؤتمرات والاجتماعات التي تعتبرها الحكومة بأنها تروج للتمييز أو الخلافات أو الكراهية.

ووفقاً للدستور فإن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، رغم أن النظام القضائي يقوم بتطبيق إثنين من الأنماط القانونية، بالاعتماد على القضية. تشكل الشريعة الأساس للقرارات القضائية في معظم امور قانون الاسرة بالنسبة للمسلمين مثل الزواج والطلاق والإرث للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء؛ إلا أنه بالنسبة لغير المواطنين، فإنه يحق للأطراف اللجوء للمحاكم لتطبيق قوانين بلادهم بدلاً من الشريعة. كما يتم تطبيق الشريعة أيضاً في بعض القضايا الجنائية. يشكل القانون المدني الأساس لقرارات البت في سائر القضايا الأخرى. ويحق للمسلمين الشيعة في دبي متابعة قضايا قانون الاسرة الشيعي من خلال مجلس شيعي خاص بدلاً من النظام القضائي العادي. عندما تُحاكم محاكم الشريعة أشخاصاً غير مسلمين لارتكابهم جرائم جنائية، يمتلك القضاة حرية التصرف في فرض عقوبات مدنية أو عقوبات مُستمدّة من الشريعة الإسلامية. يجوز للمحاكم العليا أن تلغي أو تُعدّل العقوبات المُستمدّة من الشريعة.

بموجب الشريعة الإسلامية، يحق للرجال المسلمين الزواج من نساء غير مسلمات من "أهل الكتاب" (أي المسيحيين أو اليهود). لا يجوز للمرأة المسلمة التزوج من رجل غير مسلم. ويُعد الزواج بين رجال غير مسلمين ونساء مسلمات زواجاً باطلاً، ويخضع طرفا هذا الزواج إلى الإعتقال والمحاكمة والسجن بسبب ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج، الأمر الذي يحمل عقوبة السجن لمدة سنة كحد أدنى؛ وأي ممارسة جنسية من جانب غير المتزوجين من أي دين من الأديان تخضع لعقوبات مماثلة.

وفي حالة حصول طلاق بين أب مسلم وأم غير مسلمة، فإن القانون يمنح حضانة الأطفال للأب المسلم. كما أن زوجات المواطنين من غير المسلمات غير مؤهلات للحصول على الجنسية ولا يوجد نصوص قانونية تعطي حق الإرث التلقائي للزوجات إذا كان الزوج مسلماً والزوجة غير مسلمة. وفي هذه الحالة، لا يحق للزوجة أن تراث ممتلكات زوجها إلا إذا كانت هناك وصية من جانب الزوج تنص على ذلك.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، وقعت دائرة القضاء في أبو ظبي اتفاقاً مع القادة المسيحيين للتوسط القانوني في حالات طلاق غير المسلمين، بشرط أن يكون الزوج والزوجة من المقيمين في الإمارة. وفقاً للنظام السابق، يتعين على الأفراد الذين يتقدمون بطلبات رسمية للطلاق حضور جلسات إجبارية للتوسط مع مرشدي المحكمة، وعادة ما تتم في وجود مترجمين شفهيين باللغة العربية. ويجوز لمسؤولي الكنائس تحرير عقود الزواج لغير المسلمين، ولكن شهادة الزواج الرسمية لا بد أن تصدر من دائرة قضاء أبو ظبي. وفي حالات الزواج والطلاق كليهما، لا بد أن يكون مسؤول الكنيسة مسجلاً لدى وزارة العدل كموثق معتمد للقيام بتلك الإجراءات.

ويحق لغير المواطنين تسجيل الوصايا المتعلقة بالميراث في الإمارة التي يعيشون فيها. وفي غياب وصية مسجلة لدى الحكومة، تصبح أصول وممتلكات الأجنبي المتوفي خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية. قامت دائرة القضاء في أبو ظبي بافتتاح مكتب لتسجيل الوصايا لغير المسلمين في شهر أغسطس/ آب، الأمر الذي

يسمح لغير المسلمين بتسجيل وصايا الإرث الخاصة بهم بطريقة تحفظ الأصول والممتلكات وتضمن حقوق أبنائهم المتعلقة بالميراث. في دبي، يحق للأجانب تسجيل وصايا الميراث في مركز خدمة الوصايا في مركز دبي المالي العالمي، وإدراج الفقرات القانونية التي يختارونها. وقد قام مركز خدمة الوصايا بافتتاح قسم تسجيل افتراضي في أكتوبر/ تشرين الأول لمساعدة المستثمرين في الخارج. أما وصايا الميراث غير المسجلة في محكمة مركز دبي المالي العالمي فتخضع لأحكام الشريعة. وتنص اتفاقية 2016 على التطبيق المتبادل للأحكام بين محاكم رأس الخيمة ومحكمة مركز دبي المالي العالمي، الأمر الذي يعمل على امتداد الولاية القضائية لمحكمة مركز دبي بحيث يشمل إمارة رأس الخيمة. قامت حكومة أبو ظبي، في أيار/ مايو، بتأسيس محكمتين جديدتين للأحوال الشخصية والإرث لغير المسلمين ضمن الدائرة القضائية للمحاكم الابتدائية في أبو ظبي.

كما يحظر القانون الأنشطة التي تعتبرها الحكومة بأنها تدعم تفسيرات سياسية أو متطرفة للإسلام. وتتضمن تلك الأنشطة استخدام الإنترنت أو أي وسيلة إلكترونية لترويج وجهات نظر تعتبرها الحكومة مهينة للأديان أو تحض على النزاعات الطائفية، أو تضر بالوحدة الوطنية أو بسمعة البلاد أو بالنظام العام والأخلاق العامة. تتضمن العقوبات السجن ودفع غرامات تتراوح بين 500,000 درهم إماراتي (136,000 دولار) ومليون درهم إماراتي (272,000 دولار). يحظر القانون العضوية في أية جماعات تصنفها الحكومة على أنها منظمات إرهابية، ويفرض عقوبات تصل إلى السجن مدى الحياة والإعدام.

يحد القانون من أنشطة جمع التبرعات للأغراض الخيرية بما في ذلك أنشطة المنظمات الدينية، عن طريق حظر جمع التبرعات أو الإعلان عن حملات جمع الأموال بدون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات.

أقرت سلطات دبي، في يوليو/ تموز، قانوناً يمنح هيئة تنمية المجتمع صفة السلطة الرسمية للإشراف على جميع المؤسسات المدنية والخيرية في الإمارة، بما في ذلك الجماعات الدينية غير الإسلامية. تقوم هيئة تنمية المجتمع بإصدار التراخيص والتصاريح لعقد المناسبات كما تعمل بالإشراف على أنشطة جمع التبرعات. كما ينص القانون أيضاً على أن المؤسسات المدنية يمكنها فقط جمع التبرعات أو شن حملات جمع الأموال بعد الحصول على موافقة خطية من هيئة تنمية المجتمع. وتتراوح الغرامات على الجهات المخالفة بين 500 درهم إماراتي (140 دولار) و 100,000 درهم (27,200 دولار).

والدولة ليست طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ممارسات الحكومة

فقرة موجزة: قامت السلطات بعمليات الإعتقال وفقاً لقوانين التجديف ومناهضة التمييز التي تجرم إهانة الأديان. وواصلت الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف تقديم التوجيه الأسبوعي بخصوص محتويات العظات الدينية في المساجد السنوية، وقامت الحكومة بتنظيم عمليات إصدار جميع الفتاوى ومراقبتها على كل من المستوى الوطني وعلى مستوى الإمارة. استمرت المساجد الشيعية في تلقي التوجيهات من الأوقاف ولكنها ظلت تعتبر كيانات خاصة يتم إدارتها بصفة أساسية عن طريق مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية في دبي. استمرت الحكومة في التصريح بالعبادة الخاصة للجماعات الدينية الأخرى وفي منح تصاريح البناء لدور العبادة على أساس كل حالة.

وفي يوليو/ تموز، أدانت المحكمة الابتدائية في دبي رجل أعمال لبناني بتهمة التجديف وتهديد شريكه السابق، بعد أن أرسل عدة رسائل نصية لعن فيها الذات الإلهية وهدد شريكه، وهو رجل إماراتي. تم سجن رجل الأعمال مع فرض غرامة قدرها 500,000 درهم (136,000 دولار)، وحكمت المحكمة بترحيله بعد استكمال فترة السجن لمدة ثلاثة أشهر.

برأت المحكمة الابتدائية في دبي رجل فلبيني في فبراير/ شباط من تهمة إهانة الإسلام عن طريق وصف الدين على أنه دين إرهابي والمسلمين على أنهم إرهابيين، عقب مشادة بينه وبين زميله في السكن. اعتمدت المحكمة في حكمها بالبراءة على عدم كفاية ادلة الإثبات.

وطالبت السلطات نزلاء السجون بحضور عظات إسلامية كل أسبوع. وفي أبو ظبي، صرح رجال الدين المسيحيون بوجود صعوبات في زيارة السجناء المسيحيين.

وفي سبتمبر/ أيلول، كتب الأستاذ المساعد في قسم الإعلام بإحدى الجامعات الأمريكية، وهو مواطن أمريكي، مقالة افتتاحية في جريدة بأنه يعتقد أن الحكومة رفضت منحه تأشيرة دخول للتدريس في فرع الجامعة الأمريكية في أبو ظبي لأنه من الشيعة. وصرح أيضاً أن عضو آخر من هيئة التدريس من نفس الجامعة، وهو مواطن أمريكي من خلفية شيعية، لم يحصل على تصريح أمني للتدريس في أبو ظبي.

وردت تقارير عن أنشطة للحكومة استهدفت جماعة الإخوان المسلمين، والتي صنفتها الحكومة سابقاً كمنظمة إرهابية، مع سائر الأفراد الذين على صلة بتلك الجماعة.

وفي مارس/ آذار، حكمت السلطات على الناشط ناصر بن غيث بالسجن لمدة عشر سنوات. وفقاً لمنظمات حقوق الإنسان، من بين التهم الموجهة له من جانب السلطات في عام 2016 السخرية من قرار الحكومة بمنح قطعة أرض لبناء معبد هندوسي.

استمرت شركتا تزويد خدمة الإنترنت الرئيسيتان في البلاد، وتمتلك الحكومة معظم هاتين الشركتين، في حجب مواقع معينة تنتقد الإسلام أو تؤيد وجهات نظر دينية اعتبرتها الحكومة متطرفة، بما في ذلك مواقع إسلامية. واستمر المسؤولون عن توفير خدمة الإنترنت في حجب مواقع إلكترونية أخرى تتناول موضوعات تتعلق بالدين، بما في ذلك معلومات عن اليهودية، والمسيحية، والإلحاد وشهادات مسلمين سابقين تحولوا إلى المسيحية.

استمرت الأوقاف في الإشراف على إدارة المساجد السننية، فيما عدا دبي، حيث أشرف عليها دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري. صرحت الأوقاف، على موقعها الإلكتروني، بأن الهدف هو تقديم "التوجيهات الدينية للإمارات العربية المتحدة لغرس مبدأ الاعتدال في الإسلام." واستمرت في توزيع توجيهات إسبوعية على أئمة السنة بخصوص مواد ومواضيع ومحتويات خطب الجمعة الدينية ونشرت نص خطبة الجمعة كل أسبوع، كما نشرت الإرشادات عبر الإنترنت على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف. وطبقت هيئة الأوقاف نظام من ثلاث طبقات بحيث اتبع صغار الأئمة نص خطبة الأوقاف ليوم الجمعة بشكل دقيق، وقام الأئمة من المستوى المتوسط بتحضير الخطب وفقاً للموضوع أو للمواد التي تنتقيها سلطات الأوقاف، وكان لكبار الأئمة المرونة في اختيار موضوعاتهم ومحتواها لخطب الجمعة التي سيلقونها. اتبع بعض شيوخ الشيعة (القادة الدينيين) خطباً أسبوعية موافقاً عليها من قبل هيئة الأوقاف، في حين كتب شيوخ الشيعة الآخرون خطبهم بأنفسهم.

قام مجلس الشؤون الجعفرية بإدارة شؤون الشيعة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك الإشراف على المساجد والأوقاف. التزم المجلس بالتوجيهات الأسبوعية الصادرة من دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري كما أصدر تعليمات إضافية بشأن العظات في المساجد الشيعية.

أدارت الأوقاف مراكز اتصال هاتفية رسمية تعمل بصفة مجانية مع خدمات رسائل نصية للفتاوى، أو الأحكام الدينية، بثلاثة لغات (العربية والإنجليزية والأوردو). تضمنت فئات الفتاوى المعتقدات والمذاهب والعبادة والصفقات التجارية وقضايا الأسرة وشؤون المرأة وسائر القضايا القانونية الإسلامية. كان المتصلون يشرحون أسئلتهم مباشرة للمفتي الرسمي الذي يقوم بإصدار الفتوى. كانت سيدة الإفتاء (المفتية) والرجل المفتي يعملان على الخطوط الهاتفية الساخنة لتقديم الفتاوى للمواطنين.

واستمرت هيئة الأوقاف في فحص الأئمة وتعيينهم فيما عدا دبي، وفقاً لخلفياتهم التعليمية ومعرفتهم بالإسلام بالإضافة إلى إجراءات الفحص الأمنية. استمرت الحكومة، وفقاً لهيئة الأوقاف الاتحادية، في تمويل المساجد السنوية، فيما عدا المساجد التي تعتبرها خاصة، وكان جميع الأئمة السنة موظفين حكوميين. وصرحت الحكومة الاتحادية بوجود أكثر من 6,700 مسجد سني في الإمارات، بما في ذلك مساجد دبي. قامت دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي بالإشراف على تعيين رجال الدين السنة ومراقبة سلوكياتهم خلال تقديم شعائر الصلاة في جوامع دبي. وجميع الأئمة في جوامع السنة في دبي، والبالغ عددها أكثر من 2,000 جامع كانوا من موظفي الحكومة وتضمن ذلك المواطنين وغير المواطنين على حد سواء. ومنذ 2012، كان هناك 478 من الجوامع التي تعتبر خاصة.

إلا أن الحكومة لم تقم بتعيين الأئمة في المساجد الشيعية. ومارس أتباع المذهب الشيعي طقوس العبادة الخاصة بهم وكان لهم مساجدهم الخاصة. واعتبرت الحكومة جميع مساجد الشيعة مساجد خاصة، إلا أن هذه المساجد كانت مؤهلة لتلقي التمويل من الحكومة عند الطلب. واستمرت الحكومة في السماح للمساجد الشيعية بإطلاق أذان الصلاة على الطريقة الشيعية من مناراتها.

المسلمون الشيعة كان لهم مجلسهم الخاص، وهو مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية الخيرية المعني بإدارة القضايا المختصة بالشيعة بما في ذلك الإشراف على المساجد والأنشطة المجتمعية وإدارة الشؤون المالية وتعيين الخطباء. وسمحت الحكومة للمسلمين الشيعة بممارسة طقوس عاشوراء في أماكن خاصة، وليس في الأماكن العامة.

صرح ممثلون عن مذاهب غير المسلمة بأن إجراءات ومتطلبات التسجيل لجماعات الأقليات الدينية ظلت غير واضحة في جميع الإمارات فيما خلا دبي. لم تُلزم الحكومة الجماعات الدينية غير المسلمة بالتسجيل، ولكن، وفقاً لبعض المراقبين، أدى الإفتقار إلى الإطار القانوني الواضح إلى وضع قانوني غامض للكثير من الجماعات مما أدى إلى صعوبة القيام ببعض أنشطتها الإدارية بما في ذلك فتح حسابات مصرفية أو التوقيع على عقود الإيجار. فعلى سبيل المثال، طلبت الحكومة من الجماعات الدينية التسجيل كشرط مسبق لتأسيس مكان للعبادة مثل المعابد أو الجوامع أو الكنائس، أو لممارسة شعائر دينية في أماكن مستأجرة مثل الفنادق أو مراكز المؤتمرات. أشارت مصادر مجتمعية إلى أن الحكومة سمحت للمنظمات الدينية غير المسجلة باستئجار قاعات في الفنادق في بعض الحالات. وسمحت الحكومة للجماعات الدينية التي فضلت عدم التسجيل بممارسة شعائرها في منازل خاصة، شريطة عدم إزعاج الجيران بسبب الضوضاء المفرطة أو زحمة السيارات.

وطالبت الحكومة جميع الكوادر التنظيمية المشرفة على المؤتمر بما في ذلك الجماعات الدينية بتسجيل المؤتمرات والمناسبات والإفصاح عن أسماء المتحدثين والموضوعات التي سيتم مناقشتها.

وظلت سلطات الهجرة تطلب من الأجانب المتقدمين بطلب الحصول على تصاريح إقامة بأن يذكروا انتماءهم الديني في طلبات الإقامة. كما اقتضت طلبات الالتحاق بالمدارس ذكر الانتماء الديني للأسرة. وفقاً لتقارير مسؤولي وزارة الداخلية، جمعت الحكومة معلومات لغرض التحليل الإحصائي الديموغرافي فحسب.

صرح أفراد ينتمون لديانات غير الإسلام مثل المسيحية والهندوسية والسيخ والبوذية واليهودية بأنهم تمكنوا من العبادة وممارسة الطقوس الدينية دون تدخل من الحكومة داخل الأماكن أو المباني المخصصة أو في مرافق خاصة أو البيوت. إلا أن الحكومة لم تسمح لغير المسلمين بالعبادة أو الوعظ أو الصلاة في الأماكن العامة.

وواصلت الحكومة توفير الأراضي لاستخدامها كمقابر لغير المسلمين. وكانت هناك مرافق لحرق جثث الموتى ومدافن ذات صلة للطائفة الهندوسية كبيرة العدد. كما أدارت بلدية العين في إمارة أبو ظبي بمرفق لمراسم إحراق الجثث. وقالت جماعات غير مسلمة بأن قدرات المرافق الخاصة بإحراق الجثث والمدافن كانت كافية للوفاء بالإحتياجات. طالبت الحكومة المقيمين وغير المقيمين بالحصول على تصريح لإستخدام مرافق لحرق جثث الموتى وقد منحت السلطات تلك التراخيص على نحو منتظم. وسمحت الحكومة للناس من جميع الأديان ما عدا الإسلام باستخدام مرافق حرق جثث الموتى.

وفي يناير/ كانون الثاني، تم القبض على رجل من جنوب أفريقيا وخطيبته الأوكرانية أثناء مغادرة الإمارات بسبب مخالفة قوانين الشريعة وفقاً لتفسير البلاد عن طريق ممارسة الجنس قبل الزواج عندما أكتشف طبيب بأن الخطيبة حامل. وبعد اعتقالهما حوالي 5 أسابيع، أسقطت السلطات جميع التهم وتم إخلاء سبيلهما.

وفي يونيو حزيران، أمر ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أن يطلق على الجامع المنسوب إليه (مسجد الشيخ بن زايد)، الواقع بالقرب من مجمع الكنائس في العاصمة، إسم "مريم أم عيسى"، لتعزير التفاهم المتبادل بين الأديان.

تمكنت بعض المجموعات الدينية، وعلى وجه الخصوص المسيحية والهندوسية، من الإعلان عن مناسباتها الدينية في وسائل الإعلام وعلى الإنترنت، بما في ذلك الإحتفال بالأعياد والطقوس التذكارية والمؤتمرات الدينية والحفلات الموسيقية بدون اعتراض الحكومة. كما سمحت الحكومة للشركات بنشر الإعلانات، وبيع البضائع، واستضافة فعاليات غير إسلامية مثل عيد الميلاد، وعيد الفصح، وعيد ديوالي.

ورغم الحظر القانوني على الأكل خلال ساعات صوم رمضان، إلا أن غير المسلمين في دبي كانوا معفيين من تلك القوانين في الفنادق ومعظم مراكز التسوق؛ وكان بإمكان غير المسلمين تناول الأطعمة في بعض المطاعم الفردية ومعظم الفنادق في أبو ظبي أيضاً.

لم تقم الحكومة دوماً بإنفاذ القانون الذي يحظر أبراج الأجراس الخاصة بالكنائس والصلبان على الكنائس وقد وضعت بعض الكنائس صلبان على مبانيها، أو أجراس على أبراجها، ولكن دون دق الأجراس.

استمرت سلطات الجمارك في مراجعة محتويات المواد الدينية المستوردة إلى داخل البلاد وصادرت أحياناً المواد الدينية مثل الكتب. فضلاً عن ذلك، كانت سلطات الجمارك في بعض الأحيان تمنع أو تؤجل دخول المسافرين الذين يحملون بعض المتعلقات المرتبطة بممارسة الشعوذة. وأفادت تقارير قيام مفتشي المطار بمصادرة مواد معينة مثل التماثيل، وعظام الحيوانات، والتعاويذ والسكاكين، وحاويات دم. وفقاً لتصريحات وسائل الإعلام، أحبطت سلطات مطار دبي، في عام 2017، 13 محاولة على الأقل لتفريب متعلقات مرتبطة بممارسة السحر والشعوذة. استمرت الشرطة والمحاكم في تطبيق القوانين المناهضة للسحر. فعلى سبيل المثال، تم اعتقال رجل في إمارة أبو ظبي كان يقدم خدمات مثل طرد الأرواح الشريرة ومعالجة العقم بتهمة ممارسة السحر والاحتيال.

قام المسؤولون بقسم الأبحاث والرقابة في الأوقاف بمراجعة محتويات المواد الدينية مثل الكتب والأقراص المدمجة المنشورة محلياً وخارج البلاد. واستمر قسم مراقبة المطبوعات الدينية في الحد من نشر وتوزيع المطبوعات الدينية بحيث تقتصر على تلك التي تعتبرها الحكومة تفسيرات معتدلة للإسلام كما وضعت قيوداً على المطبوعات الدينية غير الإسلامية مثل المواد التي يمكن اعتبارها بأنها تستخدم في التبشير أو الترويج لدين آخر غير الإسلام. كما أصدر القسم التصاريح لطباعة نسخ القرآن الكريم وقام بمراجعة المطبوعات الخاصة بالتفسيرات القرآنية. استمرت الحكومة في حظر نشر وتوزيع المواد التي تعتقد بأنها تروج للإسلام المتطرف والإسلام السياسي بشكل علني. قام قسم الرقابة على المطبوعات الدينية بالتفتيش على المساجد لضمان عدم تواجد المطبوعات المحظورة.

اعتمد غير المواطنين، والذين يشكلون الأغلبية العظمى من جماعات الأقليات الدينية، على المنح والإذن من القادة المحليين لبناء أماكن العبادة. كما أن سندات الملكية بالنسبة لهذه الجماعات بقيت بإسم حاكم الإمارة المعني. كان هنالك حوالي 40 كنيسة مسيحية مبنية على أراضٍ تيرعت بها الأسر الحاكمة للإمارات التي تتواجد فيها تلك الكنائس، بما في ذلك دور عبادة للكاتوليك، والأقباط الأرثوذكس، والكنيسة اليونانية الأرثوذكسية، والكنيسة الأنجليكانية وطوائف أخرى. وكانت عجمان وأم القيوين هما فقط الإمارات اللتان لم تخصصوا أراضٍ للكنائس المسيحية، رغم أن الجماعات الدينية كانت تجتمع في أماكن أخرى مثل الفنادق.

وكان هناك معبدان للهندوس ومعبد للشيخ يمارسون العمل في دبي. وخصصت الحكومة قطعة أرض في الوثبة، أبو ظبي، لإنشاء معبد هندوسي، والذي لم يكن قد اكتمل في نهاية العام. ولم يكن هناك معابد بوذية، إلا أن بعض الجماعات البوذية كانت تجتمع في مرافق خاصة. ولم توجد أية معابد يهودية للفئات السكانية اليهودية المغتربة المقيمة بالبلاد، ولكن شعائر الصلاة الإعتيادية كانت تجري في أيام السبت والأعياد في دبي. بدأ تشييد كنيسة أنجليكانية جديدة في أبو ظبي؛ ولم يكن واضحاً تاريخ اكتمال البناء.

استمرت الحكومة في منح تصاريح البناء لدور العبادة على أساس كل حالة. ومع ذلك فقد صرحت جماعات من الأقليات الدينية، بأن بناء أماكن عبادة جديدة لم يواكب النمو الكبير في أعداد غير المواطنين. تواجه العديد من الكنائس القائمة مشكلة الإكتظاظ التي لا تزال قائمة، كما افتقرت طوائف عديدة إلى مكان خاص بها للعبادة. وقامت بعض الطوائف الصغيرة بعقد اجتماعات في أماكن خاصة أو شاركت الكنائس التي حصلت على أراضٍ من الحكام. ولم تدفع الجماعات الدينية من غير المواطنين التي حصلت على منح الأراضي إيجاراً عن الممتلكات. كما استمرت عدة إمارات في توفير المرافق العامة المجانية للإستخدام كأماكن عبادة.

وفي المحاكم الإسلامية التي تنتظر في قضايا تنطوي على متهمين غير مسلمين، كان للقضاة حق التقدير الشخصي في فرض العقوبات المدنية أو أحكام الشريعة، وأفادت المصادر أن القضاة كانوا عموماً يصدرن عقوبات مدنية.

وعند إعادة تنظيم المجلس التنفيذي في أكتوبر/ تشرين الأول، أعلن نائب الرئيس ورئيس وزراء الإمارات وحاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، برفع مرتبة منصب وزير دولة للتسامح إلى مرتبة وزير التسامح، وعين الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان في هذا المنصب الرفيع. وأعلن الوزير، في نوفمبر/ تشرين الثاني، بأن الوزارة ستقوم بالتركيز على أربعة مجالات: الوعي المجتمعي، وبناء علاقات مجتمعية تدعم التسامح والتعايش السلمي، والقيام بأنشطة ومناسبات لتعزيز التسامح، وعمل أبحاث وفهارس لمراقبة تنفيذ الإجراءات المطلوبة وقياس النتائج المرجوة.

أصدر قادة الحكومة، في عدة مناسبات، تصريحات علنية لإدانة الأنشطة المتطرفة. فعلى سبيل المثال، أدانت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الهجوم على جامع في مصر، بقولها: "إن هذه الجريمة الشنعاء... تفضح الإدعاءات الكاذبة التي تتشوق بها الجماعات المتطرفة، التي ترتكب أعمالاً بربرية تحت عباءة الدين، والإسلام برئ منها تماماً."

وفي يونيو/ حزيران، أصدر الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مرسوماً بتأسيس المعهد الدولي للتسامح وجائزة محمد بن راشد آل مكتوم للتسامح.

وفي أبريل/ نيسان، زارت وزيرة الدولة للتسامح آنذاك الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي الفاتيكان وكان في استقبالها البابا فرانسيس. كما التقت مع رئيس المجلس البابوي للحوار بين الأديان. صرحت وسائل الإعلام المحلية بأن المناقشات تضمنت وسائل تعزيز قيمة التسامح على مستوى العالم وأهمية تأكيد المساواة بين جميع الشعوب.

ورغم أن الحكومة سمحت للجماعات غير الإسلامية بجمع التبرعات من أعضائها وأيضاً من الخارج، إلا أن بعض الجماعات الدينية من غير المواطنين كانت غير قادرة على فتح حسابات مصرفية بسبب الإفتقار إلى فئة قانونية تدرج تحتها تلك المنظمات. ووفقاً للتقارير الصادرة عن العديد من قادة الأقليات الدينية، فإن هذا الأمر خلق عوائق من الناحية العملية أمام استئجار أماكن ودفع المرتبات وجمع التبرعات، وشراء التأمين، كما جعل من الصعب ديمومة الضوابط المالية والمساءلة القانونية.

وصرحت بعض الجماعات المسلمة وغير المسلمة بأن قدراتها على المشاركة في الأنشطة الخيرية غير الدينية مثل توفير وجبات طعام أو خدمات اجتماعية كانت مقيدة نظراً للقيود التي فرضتها الحكومة. فعلى سبيل المثال، طالبت الحكومة الجماعات الدينية بالحصول على تصريح قبل القيام بنشاطات جمع التبرعات. وأعلنت الجماعات الدينية بأنها كانت مطالبة بالحصول على تصريح رسمي للقيام بأية أنشطة خارج أماكن العبادة، بما في ذلك الأنشطة الخيرية وأن الحصول على هذا التصريح كان صعباً في بعض الأحيان.

ودأبت الحكومة على التعامل مع الأقليات الدينية بشكل متكرر. وفي يناير/ كانون الثاني، استضافت وزارة التسامح مناسبة حضرها 30 من القادة المسيحيين من 9 طوائف في شتى أنحاء الخليج؛ وكان موقع المناسبة في دير مسيحي قديم في جزيرة صير بني ياس في إمارة أبو ظبي. وصرح وزير الدولة للتسامح، في خطاب

على الحاضرين، "هذا الموقع هو رمز التنوع الذي لدينا في الإمارات... إن الأمم تتطور وتزدهر عندما تقبل الاختلافات وتعمل انطلاقاً من القواسم المشتركة بينها."

وفي شباط فبراير، استضافت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان مؤتمراً إقليمياً حول مناهضة التعصب، والتطرف والتحرّيش على الكراهية. حضر المؤتمر ممثلو المجتمع المدني والمنظمات الحكومية من العديد من البلدان العربية.

وفي مايو/ أيار، قام منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، وهو منظمة تتبناها الحكومة ولها استقلال رمزي، باستقبال أول قافلة أمريكية للسلام، تتكون من 30 من القادة الدينيين البارزين من الإسلام والمسيحية واليهودية. ناقشت القافلة الرؤى المتبادلة والتحديات والفرص المتاحة للتعايش، بما في ذلك تدعيم التسامح ودور الدين في الحياة العامة. صرح الشيخ عبد الله بن بيه، رئيس المنتدى في خطابه للقافلة، "إن جميع الأديان الإبراهيمية لديها التعاليم الأساسية التي تدعو إلى التعايش والسلام، والقيمة العالمية للكرامة الإنسانية. ويمكن أن تشكل تلك التعاليم العلاج للتطرف والنهج الفعال لمناهضة الكراهية والنفور من الإسلام والتطرف الديني معاً." وفي ديسمبر/ كانون الأول، استضاف المنتدى المؤتمر السنوي الرابع في أبو ظبي والذي ضم أكثر من 700 عالم إسلامي مع باقي المشاركين من مختلف الأديان للتركيز على مكافحة المشاعر والتوجهات المضادة للمسلمين.

وفي يونيو/ حزيران، صرح الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، "أن الإمارات عملت منذ تأسيسها على تعزيز قيم التسامح، والتعايش والقبول والانفتاح وأصبحت ملاذاً آمناً للشعوب من جميع أنحاء العالم حيث يجدوا مكاناً بدون تمييز على أساس الدين أو العرق أو نوع الجنس أو لون البشرة."

وفي سبتمبر/ أيلول، شارك مئات من الأشخاص من مختلف الأديان والجنسيات في اليوم الدولي للسلام في غوردوارا، دبي. قالت الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي، على رأس المدعوين للمناسبة، "هنا بالإمارات، نحن نؤمن بالتسامح كأساس لجميع الحضارات والأديان والثقافات."

كما وردت تقارير عن تأخيرات في السماح بعقد المناسبات وبحالات إلغاء المناسبات، الأمر الذي يؤثر على الجماعات الدينية نظراً للصعوبات التي تواجهها هيئة تنمية المجتمع في دبي في تنفيذ القانون الجديد للإشراف على المؤسسات المدنية وغير الربحية في الإمارة.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

وفقاً لجماعات غير مسلمة، استمرت الضغوط المجتمعية لإحباط التحول عن الإسلام وتشجيع اعتناق الإسلام بما في ذلك في أماكن العمل. فعلى سبيل المثال، أفادت تقارير أن بعض النساء غير المسلمات واجهن ضغطاً مجتمعياً للتحول إلى الإسلام بعد الزواج من رجل مسلم.

نشرت الصحف المحلية، خلال شهر رمضان، روايات عن حالات تحول إلى الإسلام وتحدثت عنها بطريقة إيجابية كما تناولت العديد من الإحصائيات عن التحول إلى الإسلام. فعلى سبيل المثال، صرح مركز كلمة الإسلامي بوجود 341 مقيم أجنبي اعتنقوا الإسلام في الفترة ما بين يونيو/ حزيران 2016 ويونيو/ حزيران 2017. وقدم الموقع الإلكتروني لحكومة أبو ظبي، خلال شهر رمضان، توجيهات إرشادية عن كيفية اعتناق

الإسلام. وعلى النقيض، أفاد المراقبون بأن التحولات من الإسلام كان يتم تثبيطها بشدة من خلال الضغوط الثقافية والاجتماعية القوية، ولا سيما من أفراد الأسرة.

توفرت بشكل واسع الأطعمة الخاصة بالمناسبات الدينية والزينات والمُصنقات والكتب أثناء الأعياد المسيحية الرئيسية والمناسبات الهندوسية وكانت أشجار عيد الميلاد والزينات المزخرفة من السمات البارزة في مراكز التسوق والفنادق. وواصلت وكالات الإعلام نشر تقارير مطبوعة عن احتفالات الأعياد الدينية، بما في ذلك الأنشطة الدينية مثل احتفالات عيد الميلاد والمهرجانات الهندوسية مثل عيد ديوالي. أبرزت التقارير الإعلامية وجود المواقع الأثرية التي ترجع إلى عصر ما قبل الإسلام في البلاد، مثل دير مسيحي تميزه لافتات سياحية في جزيرة صير بني ياس. كما قامت وسائل الإعلام المحلية والإقليمية بتغطية واسعة لزيارة وزير الدولة للتسامح والقادة المسيحيين لجزيرة صير بني ياس في يناير/ كانون الثاني. أثنى القادة المسيحيون على أول رئيس للدولة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في الحفاظ على الآثار المسيحية القديمة.

كما انتشرت المطبوعات الدينية، خصوصاً المرتبطة بالإسلام، في المتاجر، إلا أن مراكز بيع الكتب لم تعرض أعمال دينية أساسية لأديان أخرى مثل الكتاب المقدس أو النصوص الهندوسية المقدسة.

وبثت المحطات التلفزيونية والإذاعية بشكل متكرر برامج إسلامية، بما في ذلك المواعظ والمحاضرات، ولم تتضمن محتوى مماثلاً للأديان الأخرى.

وفي إشارة للعراقيل التنظيمية الحكومية، أفادت منظمات بأن الفنادق رفضت في بعض الحالات تأجير قاعاتها لإقامة اجتماعات دينية غير إسلامية، مثل اجتماعات العبادة المسيحية الأسبوعية. صرحت وسائل الإعلام المحلية عن وجود صعوبات في الحصول على قروض بنكية لتغطية تكاليف البناء لأماكن العبادة، حتى بالنسبة للمنظمات الدينية المسجلة. وظل ذلك يشكل عقبة أمام إنشاء كنيسة أنجليكانية جديدة، وفقاً لرجال الدين المحليين.

كما ظلت المواد المعادية للسامية معروضة للشراء في بعض معارض الكتب ولدى المكتبات الدولية الكبرى. انتقدت منظمات حقوق الإنسان نشر إحدى المقالات المعادية للسامية في صحيفة *الخليج* في أبريل/ نيسان، والذي تضمن القذف والتشهير باليهود بزعم أنهم استخدموا دماء المسيحيين في الطقوس الدينية اليهودية. كما أشارت أيضاً إلى الرسوم الكاريكاتورية التي تتضمن موضوعات معادية للسامية والتي ظهرت في جريدة *البيان*. ووردت تقارير متواصلة عن مستخدمين قاموا بنشر تعليقات معادية للسامية على مواقع التواصل الاجتماعي.

وفقاً لجماعات دينية، كان هناك درجة عالية من القبول والتسامح داخل المجتمع، بما في ذلك بين المواطنين وغير المواطنين، بالنسبة لمعتقدات الأقليات الدينية المتنوعة. وقد نقلت تقارير إخبارية خلال العام عن زعماء دينيين، من بينهم الكاثوليك والإنجليكان والهندوس والسيخ وغيرهم من الطوائف الدينية، تصريحات إيجابية بخصوص الدعم الحكومي لمجتمعاتهم والحرية النسبية التي تمكنهم من ممارسة شعائرهم الدينية. استضافت الكنيسة القبطية المصرية في أبو ظبي ومعبد جورودوارا للسيخ مآدب إفطار ضمت العديد من الضيوف من مختلف الأديان، وفقاً لتقارير إعلامية. وفي حفل الإفطار الذي استضافه معبد جورودوارا للسيخ، صرح السنغ كندهاري، مؤسس جورودوارا داربار، قائلاً، "في عالم ملئ بالصراعات مع التطرف، أفضل طريقة للقضاء عليه هي عن طريق بناء الصداقات بين مختلف الأديان والجنسيات، وأن نقوم بذلك بأنفسنا. فعن طريق الاتصالات فقط يمكننا التغلب على العقبات".

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية ودورها

ناقشت الحكومة الأمريكية موضوعات الحرية الدينية وتعزيز التسامح على أعلى المستويات الحكومية. التقى السفير وسائر العاملين بالسفارة والقنصلية مع ممثلي وزارة التسامح، والأوقاف، ودائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري وسائر كبار المسؤولين. فضلاً عن تطبيق القوانين الجديدة والممارسات التنظيمية، ناقش المسؤولون المساعي الدولية والثنائية والحكومية لتعزيز التعددية الدينية والتنوع الثقافي والتسامح، بالإضافة إلى المبادرات الحكومية الرامية إلى تعزيز الإعتدال في الإسلام. كما شارك المسؤولون بالسفارة مع المنظمات التي تدعمها الحكومة والتي تهدف بطريقة علنية لتعزيز التفسيرات التي تعتقد الحكومة أنها معتدلة للعقيدة الإسلامية، مثل مؤسسة طابة، وتدعيم التسامح داخل الدوائر الدينية وعلى مستوى الديانات، مثل منتدى تعزيز السلم في المجتمعات الإسلامية. كما راقبت الحكومة الأمريكية عن كثب المنظمات الأجنبية تحسباً لأية مؤشرات عن أنشطة إرهابية محتملة؛ وخلال العام، لم يتم تصنيف جماعة الإخوان المسلمين بوصفها منظمة إرهابية أجنبية وفقاً للمعايير الأمريكية.

التقى كبار المسؤولين بالسفارة والقنصلية مع ممثلي جماعات الأقليات الدينية لمعرفة المزيد عن المسائل التي تؤثر على تلك الجماعات كجزء من المساعي المستمرة لمراقبة قدرات الطوائف على التواصل وممارسة الشعائر الدينية. استضافت السفارة والقنصلية العامة المناسبات التي تجمع بين القادة من مختلف الجماعات الدينية لتسهيل عملية المشاركة بمختلف الخبرات بين تلك القيادات، والتشجيع على بناء جسور التواصل والحوار بين الأديان، وأيضاً لإظهار تدعيم الولايات المتحدة للتسامح والحرية الدينية.